

قوله فالقول هو كقولهم بعضهم من بعض
القول هو قولهم بعضهم من بعض
لأنه انما يقال ما هو كقولهم بعضهم من بعض
على المعهود من ما هو كقولهم بعضهم من بعض

الى تقايرهما ما يدل له حديث جبريل الذي في الصحيح اخبرني
ما لا مانع ما الاسلام فافرد كلامها بسؤال وجواب
سنا الاعمال اذ في حذو فلما سبق قول من ان المورث على الاصل
اذ دعان الظاهري بها منها مختلفان ذاتا الى الذات الامراء
ويلزم من اختلافها فالفرع عن لازم وقد كره المعروف بعد لاجابة
له قد تبرر لا يوجد مسلم الى المسلم والمؤمن حتى ان ما صدق
خلاف الاسلام والامان فان جزئيات الامتثال المتأطفا
غير جزئيات الامتثال الظاهري وان تلازم في الوجود
شترعا واما جزئيات الاشخاص المتمثلين فواحد في شتر
السلام في الاسلام المستتر وقوله قلالي لم يؤمنوا وكفى قوله
اسلمنا مضافا اسلاما ظاهر باحفظ والزيد بق قبل الاطلاع على
حاله يحكم باسلامه واجامته وبوده يحكم بنفيها وأنه كافي وقوله
تعالى فامر جنانا من المؤمنين فما وجدنا فيها بين من
السلطين ففمن اى ارتكاب ففمن اى نوعين في التصدير نفي
لثقل التكرار اللقضي والمراد بها واحد ليم نظام الآية وانما
عبر في الاول بالمؤمنين لان الامان حتى عادة فاشير الى انه
لم يفتى في بل اخرج جميع للمؤمنين والوجدان بمعنى المصادقة
انما يكون عادة من حيث الامور الظاهرة فليست كل
وامؤمن ليس جسم ولا يرد من صدق واختتمته المنية مثلا
لانه عند الله مؤمن ومسلم وعندنا كما مؤمن ولا مسلم فالنظر
بعد ايجاد الجهد المنتمين فتدبر امتثال هو الفعل بالمتني
المصدرى والحاصل هو المأمور به وهما متلازمان فلا بد
من اعتبارهما معاني التكميل وان كان المشهور ان التكميل
بالحاصل بالمصدرى قال عبد الحكيم لانه هو الذي يقال له
موجود والمصدرى اعتبارى وان كان لا مقي للتعليق به

اختلاف في المعهود لا العكس
اذ قد يتسلسل في معهود وان
الاصح في نسان وقابل
للكتاب في

قوله هو كقولهم بعضهم من بعض
اذ كان في قوله كقولهم بعضهم من بعض
ان المعنى التكميل في قولهم بعضهم من بعض
او مع جزمه انه فالكلام في معهود الاصل
عزونا ففقط ويزن توافق الظاهر
باطنة وان دعان معهود الاصل
عزونا وحقن الله اهل المعهود في قوله
لاول وعزونا في معهود ان مسلم
هو لا يرد له نفي داخل في المعهود
اه حبلهم معهود

الصدق بالاصل
وقوله هو كقولهم بعضهم من بعض
لانه هو الذي يقال له
موجود والمصدرى اعتبارى
انما يكون عادة من حيث الامور الظاهرة فليست كل
وامؤمن ليس جسم ولا يرد من صدق واختتمته المنية مثلا

الا طلب تحصيله والتفصيل هو المصدرى ولعلنا نزيد هذا
عند قوله وعندنا للمصدر كسب كلف به المورثات والمنهيات
هذا مجازا وحذو وايصال لان الاعمال مأمورها ومنهيات المأمور
والمبني حقيقة هو الشخص الاذعان بيني ظاهر لان الولى
الباطني هو الايمان والاذعان في الظاهري يحصل بالنطق بالشهاد
وبان يسئل على الصلاة مثلا فيقول واجبة لكن الاسلام المقيد
بالشهادتين على ما سبقه ومن لم يؤمن بالخلاف هل الاسلام شرط
في الايمان او شرط في اذعانه الا جهورى في فضائل رمضان ولا غير
بموقف من اسرته ظواهر لا لفظا فانه وما في حاشية الملوك
من ان الاسلام يتعلق بجميع الاحكام الصركي وغيره سبق لك
في دخول المجتهد ما يفتى رده باعتبار الما او اما باعتبار
الظاهر فهو حقيقي وهو المناسب لتفسير الشرا لا اختيار في
الذخول والتزعم بمعنى قابل مضافا الادعاء الباطني بدليل
كتابي فلو بهم الايمان اني شرح الله صدره للاسلام وادعاء
الحذوق اي لقبول الاسلام خلاف الاصل وعلى هذا فالنطق دليل
عليها والاعمال قال لها مثال هذا من القواعد ان المثال لا يختص
فالاسلام يسئل غير ملتنا كما في بني يعقوب وغيرهم ما وردت به
ايات القران وقيل قاصدا علينا وقيل يطلق على الانبياء هو
السابقين دون اممهم بدليل حكمها النبيون الذين اسلموا
للذين هادوا العمل هو التفصيل عن روية فمن اخص
باولي العلم والفعل اعلم في الحدوث فعل الجاهل جبار بعد الدابة
وجبار بالضم حد هو النطق بالضمه اشارة الى انه ترك
احد الاركان الخمسة واشارة الى سبب تركه وهو تقديم بيانه لكن
يقال سبقه من حيث مدخلية في الايمان وهذا غير المراد
هنا من سبقه وسياتي ان المراد الاذعان المذكورات وهذا ظاهر

دينين

بعض

Copy